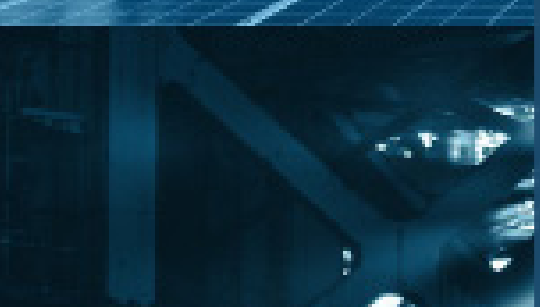

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 04 يونيو 2023

أخبار الطاقة

العالم يحتاج لإدارة أوبك بزعامة المملكة لضبط توازن الإمداد وكبح المضاربين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تتجه كل الأنظار إلى اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبك وشركائها في تحالف أوبك + الذي طال انتظاره اليوم الأحد 4 يونيو، وأكد تقرير النفط اليومي لشركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الاستشارية الأميركية، بأن سوق النفط العالمي يحتاج حاليًا لمنظمة أوبك بزعامة المملكة العربية السعودية لضبط توازن الإمداد وكبح المضاربين أو أي شكل من أشكال الإدارة. ونشرت تقريرًا عما هو متوقع وما تأثير ذلك على أسواق النفط العالمية يوم الجمعة.

وذكر التقرير أن صناعة النفط، مثلها مثل أي صناعة استخراجية أخرى، كثيفة رأس المال مع تكاليف باهظة في الغالب، في حين أن تكلفة التشغيل صغيرة نسبيًا. وخلال فترة الانكماش الاقتصادي وأسعار النفط المنخفضة للغاية، يركز المنتجون على تكلفة التشغيل واستمروا في الإنتاج على الرغم من الخسائر الفادحة، كما يبين التاريخ، فإن النتيجة هي منافسة شديدة وإهدار لموارد العالم النادرة.

ويؤدي التقلب الشديد في أسعار النفط إلى الإضرار بمنتجي النفط والمستهلكين ويقلل من النمو الاقتصادي العالمي -وهو مصدر نمو الطلب على النفط- ونمو الوظائف ويزيد معدلات البطالة في البلدان المستهلكة للنفط. ومع تقلب الأسعار المرتفع، لا تستطيع الصناعات وشركات الخدمات المختلفة تخطيط توسعاتها بكفاءة حيث إنهم لا يستطيعون حتى تحقيق التخصيص الأمثل لميزانياتهم ومواردهم. لذلك، يؤدي التقلب الشديد في أسعار النفط إلى إهدار الموارد، وارتفاع التكاليف، وتدهور الكفاءة في إنتاج النفط واستهلاكه. وتشير الدلائل التاريخية منذ تسويق صناعة النفط في عام 1859 إلى أن تكلفة تقلب الأسعار المرتفع عالية جدًا لكل من المنتجين والمستهلكين. كما يوضح أيضًا أن الطرفين يريدان دائمًا تقليل التقلبات وتحقيق نوع من استقرار الأسعار في سوق النفط. ويكشف تاريخ صناعة النفط أن أسعار النفط مرت بعدة فترات من التقلب الشديد والاستقرار النسبي. وتم تحقيق الاستقرار النسبي فقط عندما تمت إدارة سوق النفط بطريقة أو بأخرى.

وأظهرت بيانات شركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الاستشارية الأميركية هذه الحقيقة من خلال إظهار الأسعار الإسمية والحقيقية التي ظلت مستقرة خلال فترات إدارة السوق، في حين أن الأسواق متقلبة عندما لا تتم إدارة الأسواق، وإن التقلبات المتزايدة خلال حقبة أوبك والوجهة الرئيسة هي أنه بدون بعض الإدارة من أعضاء أوبك، لكان السوق أكثر تقلبًا بشكل ملحوظ، «ونحن نختلف مع المزاعم بأن التقلبات زادت في عهد الأوبك بسبب الدور الذي لعبته المجموعة». وأشار التقرير للهدف من إدارة السوق بالدلائل التاريخية، وكيفية نجاح أوبك في تحقيق التوازن للأسواق وتعزيز الاقتصاد العالمي، وذكر بأن أوبك تأسست في سبتمبر 1960، لكن معظم مواردها كانت تحت سيطرة الشركات العالمية، واحتلت قوى أوروبية بعض الدول. لذلك، فإن إنشاء أوبك لم يغير ديناميكيات السوق في الستينات. وتم إنشاء أوبك من قبل خمسة أعضاء: المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا لتقليل اعتمادهم على عائدات النفط.

وللقيام بذلك، كانوا بحاجة إلى عائدات لتحويل اقتصاداتهم من خلال التنمية المستدامة. وهذا يتطلب أسعاراً «عادلة» لموارد النفط. وللحصول على أسعار «عادلة»، كانوا بحاجة إلى إدارة الأسواق من خلال تعديل الإمدادات بشكل متكرر لتتناسب مع الطلب. بعبارة أخرى، لم يرغبوا في رؤية فائض في السوق. وأدت الزيادة المستمرة في الطلب على النفط في الولايات المتحدة مصحوبة بتباطؤ النمو في إنتاج النفط الأميركي إلى قيام الشركات بالإنتاج بكامل طاقتها. وفي ذلك الوقت، لم يكن لدى أوبك نظام حصص، فقد قامت بعض الدول بتأميم مواردها النفطية، بينما كان البعض الآخر لا يزال يكافح مع شركات النفط العالمية. لكن حكومة الولايات المتحدة قامت بخطوة حفزت قادة أوبك إذ قامت بتعويم الدولار الأميركي، العملة المستخدمة في تسعير النفط في أسواق النفط العالمية. ومع انخفاض الدولار بالنسبة للذهب (أو قيمة الدولار القديم)، شهدت الدول المنتجة للنفط انخفاض عائداتها الحقيقية أمام أعينها. وناقشوا العديد من الإجراءات بما في ذلك التخلي عن الدولار الأميركي لصالح العملات الأخرى، ورفع الأسعار المعلنة، وخفض الإنتاج. وانتهى منتجو أوبك برفع الأسعار المعلنة (السعر الذي تستخدمه الشركات لدفع الضرائب إلى البلدان المضيفة) بنسبة 70 ٪ للتعويض عن خسارة الإيرادات من انخفاض الدولار. ومن الغريب أن الولايات المتحدة تخلت عن ضوابط الأسعار المكلفة، وحررت أسواق الطاقة في أوائل الثمانينات. هذا يعني أن الولايات المتحدة قد نقلت إدارة السوق، بشكل افتراضي، إلى منظمة أوبك التي لم تكن جاهزة للدور ولم يكن لدى أوبك نظام حصص ولا آلية لإدارة السوق في ذلك الوقت - ولا حتى نفوذ سياسي. ونتيجة لذلك، انهار سوق النفط في منتصف الثمانينيات وعادت التقلبات الشديدة مع الانتقام.

لكن، بدأت جهود أوبك لإدارة واستقرار سوق النفط في أوائل الثمانينات مع إنشاء نظام الحصص - بعد 20 عامًا من إنشاء المجموعة. وفشلت مساعي أوبك حيث جربت دورها الجديد في السوق بينما حافظت أسعار النفط على اتجاه هبوطي. وأدى فشل أوبك، إلى جانب أسباب أخرى، إلى ظهور دور المملكة العربية السعودية كمنتج عالمي ومدير للسوق، وهو الدور الذي تطلب التعاون مع بعض أعضاء أوبك، ومعظمهم في منطقة الخليج العربي، من خلال الحفاظ على الطاقة الفائضة والاستفادة منها وتقليل التقلبات الشديدة. ومع مرور الوقت، كان من الواضح أن دور بعض الأعضاء من خارج أوبك كان مهمًا، وقد أدى ذلك لاحقًا إلى اتفاقية أوبك + في عام 2016.

بينما لا يمكن لأحد أن ينكر حقيقة أن أوبك لم تكن قادرة على إدارة السوق مثل الآخرين، تشير الدلائل إلى دور المملكة العربية السعودية، أحيانًا مع الحلفاء، كقوة سوقية يمكنها القضاء على التقلبات الشديدة والتي ساعدت في ترويض الأسعار خلال فترات الحرب والنقص، ودعم الأسعار خلال فترة الانكماش الاقتصادي والركود.

وغيرت ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة أسواق الطاقة إلى الأبد، في حين أجبرت الزيادة في الإنتاج الروسي أعضاء أوبك على التمحور نحو الشرق مع نمو الاقتصادات في تلك المنطقة بسرعة. وكان من الواضح أن أوبك بحاجة إلى ترقية، وفي عام 2016، بعد مفاوضات متوترة، تم تشكيل أوبك +، تحالف من أعضاء أوبك 13 بالإضافة إلى 10 أعضاء من خارج أوبك بقيادة روسيا.

والآن، أصبح من الواضح أن الحد من التقلبات كان ضروريًا لتقليل العداء تجاه النفط بالنظر إلى اللوائح البيئية المختلفة، وسياسات تغير المناخ، وتغلغل المركبات الكهربائية. وللحفاظ على حصتها في السوق على المدى الطويل، كان هناك حاجة إلى الاستقرار. لذلك، لا ينبغي النظر إلى التعاون بين أوبك ومنتجي النفط من خارج أوبك، والجهود المبذولة للحفاظ على تخفيضات الإنتاج على الرغم من زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، على أنها إجراءات تهدف إلى رفع أسعار النفط فقط، ولكن ينبغي أيضًا اعتبارها جزءًا من الجهود المبذولة للقضاء على تقلبات السوق الشديدة لمنع حدوث انخفاض في الطلب العالمي على النفط في المستقبل.

وذكر التقرير، وبالنظر إلى سوق النفط منذ أواخر السبعينات، وعلى الرغم من فشل منظمة أوبك كمجموعة في إدارة السوق، نجحت المملكة العربية السعودية، جنبًا إلى جنب مع بعض الحلفاء الخليجيين في بعض الأحيان، في الحد من التقلبات الشديدة. ولاتزال السعودية وحلفاؤها يلعبان دورًا محوريًا في الحد من التقلبات الشديدة أو حتى القضاء عليها. وتنبع عدم القدرة على تحقيق الاستقرار في السوق كما فعل الآخرون في الماضي من حقيقة أن حصتهم في السوق صغيرة نسبيًا. بعبارة أخرى، لولا الجهود التي يبذلها بعض أعضاء أوبك لتحقيق الاستقرار في السوق، لكنا قد شهدنا تقلبات أعلى.

في حين إن فرض ضرائب باهظة على المنتجات البترولية في البلدان المستهلكة هو شكل من أشكال إدارة السوق لتقليل الاعتماد على النفط من ناحية وحماية الجمهور من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط. ومع ذلك، لا يمكنهم القضاء على التقلبات الشديدة. ولاحظ العالم مؤخرًا كيف بدأت بعض الحكومات الأوروبية بإلغاء الضرائب على الوقود وتقديم الدعم للجمهور مع ارتفاع أسعار النفط.

في تلك الغضون، يعد استخدام احتياطي البترول الاستراتيجي الأميركي أيضًا شكلاً من أشكال إدارة السوق، ولكنه سياسة لا يمكن تكرارها كثيرًا. بينما أصبحت سياسات أوبك أكثر اتساقًا بمرور الوقت بالنسبة لإصدارات احتياطي البترول الاستراتيجي الأميركية ذات الدوافع السياسية.
وبالفعل، يحتاج السوق إلى إدارة، ويحتاج إلى بعض الإجراءات التي يجب أن تتخذها أوبك + لإدارة التقلبات الشديدة. وإذا تم حل أوبك أو أوبك +، فسيتم إنشاء مجموعة نفطية أخرى بطريقة أو بأخرى، وإذا تم تعليق أوبك، فسيؤدي ذلك إلى مزيد من التدخل من جانب الدول المستهلكة في سوق النفط لحماية اقتصاداتها من التقلبات الشديدة. ويمكن ترجمة ذلك من خلال القيود المفروضة على واردات وصادرات النفط، والضرائب، والقيود الصارمة على صناعة النفط، والتأميم. ولاحظ التقرير، حول إمكانية تأميم الولايات المتحدة لصناعة النفط، أو قيام الحكومة بإنشاء شركة نفط وطنية، «نرى أن هذا ممكن إذا تم حل أوبك وقررت المملكة العربية السعودية التوقف عن أداء دورها الريادي»، مشدداً بأنه وفي الوقت الحالي، يحتاج العالم إلى المملكة العربية السعودية للحفاظ على هذا الدور. وحتى الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب، طلب من السعودية خلال فترة ولايته زيادة الإنتاج في الربع الأخير من عام 2018 مع إعادة واشنطن فرض عقوبات على إيران. كما طلب الرئيس نفسه من الرياض خفض إنتاج النفط في أبريل 2020 لرفع أسعار النفط ومنع الانهيار التام لصناعة النفط الأميركية.

النفط يرتفع في إغلاق تداولات الأسبوع بعد إقرار صفقة الديون الأميركية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 2 ٪ في إغلاق تداولات الأسبوع أمس الأول الجمعة بعد أن أقر الكونغرس الأميركي اتفاق سقف الديون الذي أدى إلى تفادي تعثر الحكومة عن سداد ديونها في أكبر مستهلك للنفط في العالم، بينما غذت بيانات الوظائف الآمال في توقف محتمل في رفع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.85 دولار، أو 2.5 ٪، لتبلغ عند التسوية 76.13 دولارًا للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.64 دولار، أو 2.3 بالمئة، ليستقر عند 71.74 دولارًا للبرميل.

وكانت الإغلاقات هي الأعلى منذ 26 مايو لخام غرب تكساس الوسيط و29 مايو لخام برنت. وعلى مدار الأسبوع، انخفض كلا العقدين بنحو 1 ٪، في أول خسائر أسبوعية لهما في ثلاثة أسابيع.

وارتفع الاهتمام المفتوح بالعقود الآجلة يوم الخميس إلى أعلى مستوى منذ يوليو 2021 لخام برنت ومارس 2022 لخام غرب تكساس الوسيط.

ووافق مجلس الشيوخ الأميركي على صفقة من الحزبين لتعليق الحد الأقصى لسقف الدين الحكومي، بعد موافقة مجلس النواب، لتفادي أي تخلف عن السداد كان من شأنه أن يهز الأسواق المالية.

وزاد التوظيف في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في مايو، لكن الاعتدال في الأجور قد يسمح لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بتخطي رفع سعر الفائدة هذا الشهر لأول مرة منذ أكثر من عام، مما قد يدعم الطلب على النفط.

وسيراقب تجار النفط اجتماع لأوبك + اليوم الأحد، في وقت أعلنت المجموعة في أبريل عن خفض مفاجئ للإنتاج قدره 1.16 مليون برميل يوميًا، ولكن تم محو مكاسب الأسعار الناتجة ويتم تداول النفط الخام دون مستويات ما قبل الخفض. وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في شركة أواندا للبيانات والتحليلات: «لا أحد يريد أن يكون سعر النفط قصيرًا، ومع دخول اجتماع أوبك + يجب ألا يقلل التجار من شأن ما سينتج عنه».

وفي الولايات المتحدة قالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقرير متابعة عن كثب، خفضت شركات الطاقة هذا الأسبوع عدد منصات النفط العاملة بأكبر قدر منذ سبتمبر 2021، مما قلص العدد الإجمالي للأسبوع الخامس على التوالي. وقلصت شركات الحفر الأميركية عمليات الحفر منذ شهور بسبب انخفاض أسعار الخام الأميركي بنسبة 11 ٪ وانخفاض 51 ٪ في العقود الآجلة للغاز الطبيعي منذ بداية العام.

وفي تذكير بموسم الأعاصير الأطلسية القادم، تشكلت العاصفة الاستوائية آرلين في خليج المكسيك بالقرب من فلوريدا. ومن المتوقع أن يضعف خلال اليوم التالي أو نحو ذلك مع توجهه جنوبًا نحو كوبا، مبتعدًا عن البنية التحتية للنفط والغاز على ساحل الخليج الأميركي.

على جانب الطلب، رسمت بيانات التصنيع من الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، صورة مختلطة. وتعاني الصين من موجات حر مبكرة، من المتوقع أن تستمر حتى يونيو، مما يضع شبكات الكهرباء تحت الضغط مع قيام المستهلكين في المدن الكبرى مثل شنغهاي وشنتشن بتشغيل مكيفات الهواء.

وفي الولايات المتحدة، قال معهد إدارة التوريد يوم الخميس أن مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الخاص به انخفض إلى 46.9 الشهر الماضي من 47.1 في أبريل، وهو الشهر السابع على التوالي الذي ظل فيه مؤشر مديري المشتريات أقل من عتبة 50، مما يشير إلى انكماش نشاط التصنيع في أكبر مستهلك للنفط في العالم. بينما رسمت بيانات التصنيع من الصين صورة مختلطة، حيث جاء مؤشر مديري المشتريات التصنيعي العالمي الذي كان أفضل من المتوقع يوم الخميس متناقضًا مع البيانات الحكومية الرسمية لليوم السابق التي أفادت بأن نشاط المصانع في مايو قد تقلص إلى أدنى مستوى في خمسة أشهر.

وأضاف مويا مع ذلك، يعتقد التجار أن روسيا قد لا تتمسك بالضرورة بموقف متشدد بشأن تخفيضات الإنتاج، خاصة وأنهم يكافحون من أجل الالتزام بأسعارهم.

وقال محللون إن أوبك + تواجه سوق النفط غير المستقر بسبب انتعاش الطلب والمخاوف من الركود. من ناحية، تتقلص مخزونات النفط العالمية مع سريان مفعول التخفيضات الأخيرة للإنتاج من قبل التحالف. ومن ناحية أخرى، شجعت المؤشرات الاقتصادية الصينية المخيبة للآمال والمخاوف من حدوث ركود في الولايات المتحدة المضاربين المتجهين نحو الانخفاض.

وتراجع النفط الخام بنسبة 17 ٪ في الأسابيع الستة الماضية ليتم تداوله بالقرب من 73 دولارًا للبرميل في لندن، ولكن لا يزال من المتوقع أن يرتفع مرة أخرى في النصف الثاني.

اجتماع أوبك+

ويجتمع تحالف أوبك + الذي يضم 23 دولة في فيينا اليوم الأحد، بعد شهر واحد فقط من بدء تنفيذ تخفيضات الإنتاج البالغة 1.2 مليون برميل يوميًا والتي تم الكشف عنها في أبريل. ويتوقع المحللون أن تكون هذه القيود، التي سيتم الحفاظ عليها طوال العام، كافية لاستنفاد المخزونات بشكل كبير مع زيادة الاستهلاك في الصين وخارجها. وتشير البيانات الصادرة عن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى عجز هائل يبلغ نحو 1.5 مليون برميل يوميًا في النصف الثاني.

وتعهدت موسكو بخفض الإنتاج رداً على العقوبات الدولية بسبب غزوها لأوكرانيا، لكن هناك القليل من الدلائل على أنها تتابع ذلك حيث تحجب البلاد أرقام الإنتاج الرسمية، وتظهر بيانات تتبع الناقلات أن الصادرات ارتفعت بنسبة 8 ٪ عن فبراير عند نحو 3.6 ملايين برميل يوميًا. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إن بلاده نفذت بالكامل خفضها البالغ 500 ألف برميل يوميًا في مايو، وهو أمر تعهد في البداية أنه سيحدث مرة أخرى في مارس. ويتوقع المتداولين والمحللين أن أوبك + ستبقي مستويات الإنتاج دون تغيير. وبالمثل، توقع نوفاك عدم حدوث أي تغييرات، على الرغم من تأهل تصريحاته في وقت لاحق إلى القول إن المجموعة لا تزال قادرة على اتخاذ إجراءات إذا لزم الأمر.

ويتوقع معظم مراقبي السوق أن تحافظ أوبك + على مستويات الإنتاج دون تغيير، على الرغم من أن المنظمة كشفت النقاب عن تخفيضات مفاجئة في أبريل. وانخفض النفط الخام بنحو 13 ٪ هذا العام، ويرجع ذلك جزئيًا إلى مرونة صادرات النفط الخام من روسيا.

وارتفعت أسواق الأسهم في جميع أنحاء آسيا يوم الجمعة حيث تراجعت المخاوف بشأن المزيد من رفع أسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي، في حين أن الأنباء التي تفيد بأن الكونغرس قد أقر تشريعًا لتجنب التخلف عن السداد في الولايات المتحدة قد زاد من المشاعر الإيجابية.

وارتفعت مخزونات الخام الأميركية بنحو 4.5 ملايين برميل الأسبوع الماضي، بينما توسعت الإمدادات في مركز التخزين الرئيس في كوشينغ بولاية أوكلاهوما للأسبوع السادس، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الصادرة يوم الخميس.

وقالت انفيستنق دوت كوم، تحركت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الجمعة وسط حذر قبل بيانات العمالة الرئيسة التي تقدم المزيد من الإشارات حول رفع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي، في حين أن عدم اليقين قبل اجتماع أوبك أبقى التجار أيضًا حذرين من الرهانات الكبيرة.

وكانت أسعار النفط الخام ارتفعت بشكل حاد يوم الخميس وسط تفاؤل بشأن رفع سقف الديون الأميركية، والبيانات الاقتصادية الصينية الإيجابية، وتراجع الدولار. لكن الأسعار لا تزال على وشك إغلاق الأسبوع منخفضة، حيث أدت المخاوف المستمرة بشأن تباطؤ الطلب هذا العام إلى تعويض أي إشارات إيجابية إلى حد كبير.

وينصب التركيز الآن بشكل مباشر على بيانات الوظائف غير الزراعية والتي من المتوقع أن تقدم المزيد من الإشارات حول كيف يخطط بنك الاحتياطي الفيدرالي للتعامل مع أسعار الفائدة خلال الاجتماع القادم هذا الشهر.

وتأتي البيانات أيضًا بعد سلسلة من قراءات التصنيع وسوق العمل الضعيفة هذا الأسبوع، والتي شهدت تراجع المستثمرين عن رهاناتهم على المزيد من رفع أسعار الفائدة في يونيو. ولكن بالنظر إلى أن الوظائف غير الزراعية قد تجاوزت الإجماع لمدة 13 شهرًا من الأشهر الـ 12 الماضية، ظلت الأسواق في حالة توتر.

ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع الدولار، والذي بدوره يضغط على أسواق النفط الخام من خلال التأثير على الطلب الدولي. كما أدى عدم اليقين بشأن خطط منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك +) لخفض الإنتاج في المستقبل إلى إبقاء أسواق النفط حذرة أيضًا.

ولكن بالنظر إلى أن الطلب على النفط الخام قد يتدهور أكثر هذا العام مع تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية، فقد يتم دفع المنظمة إلى خفض الإنتاج مرة أخرى لدعم أسعار النفط. وأظهرت بيانات حكومية من الصين في وقت سابق من هذا الأسبوع أن قطاع الصناعات التحويلية في البلاد انكمش أكثر في مايو حيث نفد الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد.

وفي حين أن دراسة استقصائية خاصة لا تزال تشير إلى بعض المرونة في هذا القطاع، يبدو أن النشاط الاقتصادي العام في البلاد يعاني. وقد أدى ذلك إلى تساؤل الأسواق بشأن التوقعات بأن الانتعاش في الصين سيدفع الطلب على النفط إلى مستويات قياسية هذا العام.

كما نمت مخزونات النفط الأميركية بشكل غير متوقع خلال الأسبوع الماضي، مما يشير إلى ارتفاع مستوى العرض وتراجع الطلب حتى مع بدء موسم الصيف المليء بالسفر.

اجتماع «أوبك+» اليوم أمام خيارات مفتوحة .. خفض إضافي جديد لإنتاج النفط وارد
أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

بحضور وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، بدأت في فيينا أمس أعمال الاجتماع الوزاري الـ186 لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» في دورته العادية وتستكمل الاجتماعات اليوم بعقد الاجتماع الـ49 للجنة المراقبة الوزارية المشتركة والاجتماع الوزاري الـ35 لـ«أوبك» وغير الأعضاء فيها.

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي للصحافيين فور وصوله إلى مقر «أوبك» إن هناك عديدا من الملفات والقضايا المهمة التي يناقشها الاجتماع.

فيما قال سهيل المزروعي وزير الطاقة الإماراتي إن هناك تطلعا إلى قرار يضمن توازنا مستداما للعرض والطلب».

وردا على سؤال عن وصول التخفيضات المحتملة إلى مليون برميل يوميا قال حيان عبدالغني وزير النفط العراقي للصحافيين، إن هذا الرقم سابق لأوانه وإنه لم يتم التطرق بعد إلى هذه الأمور».

وعادة ما تسري تخفيضات الإنتاج في الشهر التالي للذي شهد الاتفاق عليها، لكن يمكن للوزراء أيضا تحديد موعد أبعد للتنفيذ.

وتبدو جميع الخيارات مفتوحة أمام اجتماع اليوم، حيث رجحت مصادر في «أوبك+» لوكالة «رويترز» أن يتفق تحالف أوبك+ على تخفيضات جديدة للإنتاج تصل إلى مليون برميل يوميا، إذ تواجه «أوبك» تراجعا في أسعار النفط مع تخمة في المعروض تلوح في الأفق.

ويضخ التحالف نحو 40 في المائة من الإنتاج العالمي، ما يعني أن قراراته المتعلقة بسياسة الإنتاج لها تأثير كبير في أسعار النفط.

وقالت ثلاثة مصادر من «أوبك+» أمس الأول إن التحالف يبحث عدة خيارات محتملة، من بينها خفض إضافي لإنتاج النفط.

وعقدت «أوبك» أمس اجتماعا قصيرا منفصلا، لكن الوزراء لم يعلقوا على احتمال صدور قرارات تتعلق بسياسة الإنتاج بعد الاجتماع.

وقالت المصادر إن التخفيضات يمكن أن تصل إلى مليون برميل يوميا علاوة على تخفيضات حالية تبلغ مليوني برميل يوميا وتخفيضات طوعية تبلغ 1.6 مليون برميل يوميا تم الإعلان عنها في خطوة مفاجئة في نيسان (أبريل) ودخلت حيز التنفيذ في أيار (مايو).

وإذا تم الاتفاق على هذا فسيرتفع إجمالي تخفيضات الإنتاج إلى 4.66 مليون برميل يوميا، أو نحو 4.5 في المائة من الطلب العالمي.

وعادة ما تسري تخفيضات الإنتاج في الشهر التالي للذي شهد الاتفاق عليها، لكن يمكن للوزراء أيضا تحديد موعد أبعد للتنفيذ.

من جانبه، قال بيلا وينتي مدير شركة النفط الوطنية في نيجيريا لـ«الاقتصادية» إن بلاده تتطلع إلى تعزيز الإنتاج إلى مستوى ثلاثة ملايين برميل يوميا في المستقبل القريب.
وأكد حاجة البلاد إلى تعزيز الاستثمارات في قطاع الهيدروكربونات وسط الحاجة إلى مزيد من الأمن، وخفض تكاليف الإنتاج من خلال برامج رفع الكفاءة، مضيفا «واثقون بأننا على طريق إنعاش الاستثمار وتطوير البنية التحتية في قطاع الطاقة، حيث سيشهد العام المقبل ارتفاع الإنتاج إلى 2.4 مليون برميل يوميا.

وسجل كلا الخامين خسائر هذا الأسبوع بأكثر من 1 في المائة ولكن أسعار النفط اختتمت الأسبوع على ارتفاع بدعم من إقرار الكونجرس الأمريكي اتفاق سقف الدين الذي يجنب الإدارة الأمريكية التخلف عن سداد ديونها.

وفي هذا الإطار، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن أسعار النفط تداولت على ارتفاع حيث شعرت السوق النفطية بالتوتر قليلا مع اقتراب عطلة نهاية الأسبوع التي تشهد اجتماع «أوبك+» وذلك مع انتشار شائعات جديدة حول مناقشات المجموعة حول تخفيضات الإنتاج بمقدار مليون برميل أخرى.

وأوضح أنه ساد الشعور العام بأن مجموعة أوبك+ ستبقي على الوضع الراهن فيما يتعلق بأهداف الإنتاج، وكان في فترات سابقة من غير المرجح أن تعمق مجموعة أوبك+ أهدافها الإنتاجية في الاجتماع لكن ظهرت إشارات على أن أوبك+ تناقش بالفعل خفضا إضافيا للإنتاج بنحو مليون برميل وذلك من بين الخيارات المطروحة في اجتماع اليوم.

ولم يستبعد التقرير أن يدفع ارتفاع الأسعار الأخير «أوبك+» إلى الحفاظ على أهداف الإنتاج كما هي، موضحا أن السعودية تقود «أوبك+» بكفاءة، مشيرا إلى توقعات بعض مندوبي «أوبك+» بعدم تغيير في سياسة إنتاج النفط الذي يبدو أنه موقف الأسواق أيضا، فعلى الرغم من هذه التأكيدات تتمتع المنظمة بتاريخ حافل من المفاجآت ولا بد أن يكون البائعون على المكشوف في حالة توتر.

وأشار إلى أن «أوبك+» تثق بأن الطلب الصيني سيعزز أسعار النفط في النصف الثاني من العام ومن غير المرجح أن يخفض ما لم يخب الطلب الصيني، ولا سيما أن معظم المحللين يرون أنه من غير المرجح أن توافق المجموعة التي تقودها السعودية وروسيا على تخفيضات أكبر بعد شهرين من الإعلان المفاجئ في نيسان (أبريل) عن بعض أكبر المنتجين بتخفيضات إضافية بنهاية هذا العام.

من جانبه، ذكر تقرير «ريستاد إنرجي» الدولي أنه لا يزال مزيد من تخفيضات الإنتاج مطروحا على الطاولة عندما يجتمع وزراء أوبك+ اليوم، إذ إن الرياح المعاكسة للاقتصاد الكلي تضع ضغوطا هبوطية كبيرة على أسواق النفط في الأسابيع الأخيرة وذلك رغم التخفيضات الطوعية التي نفذتها سبع دول في أوبك+ بدءا من أيار (مايو) الماضي وقد تخفض مجموعة المنتجين الإنتاج لدعم الأسعار على المدى القصير».

وأوضح أنه يجب أن ينظر إلى عدم استجابة النفط الصخري الأمريكي على أنه إيجابي بالنسبة إلى المجموعة حيث يمكن لـ»أوبك+» خفض الإنتاج ودعم الأسعار دون المخاطرة بفقدان حصتها في السوق، مشيرا إلى أن ارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يغذي التضخم في الغرب، وهذا قد يدفع البنوك المركزية إلى الاستمرار في زيادة أسعار الفائدة التي وصفها بأنها «خطوة ضارة للاقتصاد العالمي» وللطلب على النفط.

من جانبه، ذكر تقرير «ريج زون « النفطي الدولي أن أسعار النفط ارتفعت جنبا إلى جنب مع الأصول الخطرة مع تركيز الاهتمام على اجتماع أوبك+ ، متوقعا أن تزن أوبك وحلفاؤها المؤشرات الاقتصادية الصينية المخيبة للآمال وتأثيرات رفع سقف الديون الأمريكية بينما يفكرون في مستويات الإنتاج.
وأضاف «توقع عديد من مراقبي السوق أن تحافظ المجموعة على مستويات الإنتاج دون تغيير على الرغم من أن تخفيضات المجموعة التي تم الكشف عنها في نيسان (أبريل) الماضي، منوها إلى أنه بالنظر إلى عمليات البيع الأخيرة يبدو أن تجار النفط الخام يعودون إلى نهج المخاطرة بالنظر إلى أن مخاوف الركود على الأقل في الوقت الحالي قد تلاشت. وأشار التقرير إلى تأثر النفط هذا العام جزئيا بسبب مرونة الصادرات من روسيا على الرغم من العقوبات حيث ترسل سوق العمل الأمريكية إشارات متضاربة مع ارتفاع جداول الرواتب جنبا إلى جنب مع البطالة ما يمنح مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي مزيدا من الأسباب لإيقاف زيادات أسعار الفائدة مؤقتا. من ناحية أخرى وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 2 في المائة بدعم من إقرار الكونجرس الأمريكي اتفاق سقف الدين الذي يجنب الحكومة في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم التخلف عن سداد ديونها فضلا عن نشر بيانات الوظائف التي عززت الآمال في توقف محتمل لرفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.85 دولار أو 2.5 في المائة إلى 76.13 دولار للبرميل عند التسوية، وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.64 دولار أو 2.3 في المائة إلى 71.74 دولار عند التسوية. وسجل كلا الخامين خسائر هذا الأسبوع بأكثر من 1 في المائة.

وأقر مجلس الشيوخ الأمريكي الخميس مشروع قانون سقف الدين ما تسبب في تجنب عجز كارثي في سداد الديون كان من شأنه أن يتسبب في هزة عنيفة في الأسواق المالية، في وقت زادت العمالة الأمريكية أكثر من المتوقع في أيار (مايو) لكن تقلص الارتفاع في الأجور قد يسمح للمركزي الأمريكي بتخطي رفع متوقع لسعر الفائدة هذا الشهر للمرة الأولى في أكثر من عام، ما قد يدعم الطلب على النفط. من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة بمقدار 15 هذا الأسبوع وانخفض بمقدار 52 على مدار الأسابيع الأربعة الماضية – وهو أكبر انخفاض في النشاط لمدة أربعة أسابيع منذ حزيران (يونيو) 2020.

وقال التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية إن إجمالي عدد الحفارات انخفض إلى 696 هذا الأسبوع – 31 منصة أقل من هذا الوقت من العام الماضي وإن العدد الحالي هو 379 حفارا أقل من عدد الحفارات في بداية عام 2019، قبل الوباء.

ولفت التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية بمقدار 15 هذا الأسبوع إلى 555. وبقيت منصات الغاز على حالها عند 137. وبقيت منصات متنوعة على حالها عند أربع، منوها إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار اثنين - ليهبط عند ستة فقط في هذا الوقت من العام الماضي كما انخفض عدد منصات الحفر في إيجل فورد بمقدار اثنتين.

وأبرز انخفاض مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة في الأسبوع المنتهي في 26 أيار (مايو) إلى 12.2 مليون برميل يوميا وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية حيث راوحت بين 12.2 مليون و12.3 مليون برميل يوميا حيث كانت طوال العام وارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة 300 ألف برميل فقط مقارنة بالعام الماضي.

المستشار الألماني يدعو إلى تسريع التحول إلى الاقتصاد الأخضر

الاقتصادية

أبدى أولاف شولتس المستشار الألماني رغبته في تسريع وتيرة التحول إلى هيكلة الاقتصاد بصورة صديقة للبيئة.

وقال شولتس، بعد لقاء له مع ما يسمى أمس الأول «التحالف من أجل التحول» الذي تقدم فيه الحكومة الاتحادية المشورة لممثلي الأعمال والنقابات العمالية والعلمية بشأن مكافحة تغيرات المناخ: «العقد المقبل حاسم بالنسبة لألمانيا».

ووفقا لـ«الألمانية» أمس، تحدث شولتس عن أهداف طموحة يمكن للمرء أن يحققها ويريد بالفعل تحقيقها، قائلا: «من أجل توليد 80 في المائة، من الكهرباء من مصادر متجددة في 2030، يجب تسريع وتيرة العمل».

وأضاف: «بحلول 2030 لدينا خطط كبيرة منها نصب أربعة أو خمسة توربينات رياح يوميا، وتركيب أنظمة طاقة شمسية فوق ما يعادل مساحة 43 ملعبا لكرة القدم، وبناء 1600 مضخة حرارية، أو بناء شبكة نقل حرارية تصل مساحتها إلى أربعة كيلومترات».

وأكد أنه يتعين خلال ذلك فحص الإجراءات والتدقيق في اللوائح المعمول بها، مشيرا إلى أن الموظفين المتحمسين مهمون جدا في هذه المرحلة، حتى 2030 ستكون هناك حاجة إلى ما بين 300 ألف إلى 500 ألف عامل ماهر إضافي للمهن التي تعد حاسمة في تحولات إنتاج الطاقة.

وأظهر تحليل أجرته وكالة التوظيف الألمانية أن نحو 16 في المائة من المهن في ألمانيا تعاني نقص العمالة الماهرة. وبحسب التحليل، الذي نشرت نتائجه في نورنبرج الجمعة، كان هناك نقص في العمالة الماهرة في 200 من بين 1200 مهنة تم تقييمها العام الماضي، بزيادة قدرها 52 مهنة مقارنة بـ2021.

وقالت ياسمين فهيمي رئيسة الاتحاد الألماني للنقابات العمالية (دي.جي.بي): إن هناك كثيرا يتعين القيام به. وفيما يتعلق بقرارات الاستثمار في الشركات، دعت إلى حلول سريعة للظروف الإطارية. وأضافت أن إعادة الهيكلة لن تنجح إلا إذا كانت تكاليف الطاقة تنافسية بالمقارنة الدولية.

وقال كاي نيبرت، رئيس مجموعة بيئية: إنه بالنظر إلى الخلافات الأخيرة حول قانون تشجيع التدفئة الخضراء، فمن غير المسؤول تخويف الناس وإلقاء اللوم عليهم في هذه التحولات.

وكان نيبرت يشير إلى تقرير عن قانون مثير للجدل في ألمانيا لتشجيع استخدام مصادر طاقة أنظف بدلا من أنظمة التدفئة باستخدام النفط والغاز.

وبموجب مشروع قانون، يتعين -قدر الإمكان- أن يتم تشغيل كل نظام تدفئة تم تركيبه حديثا في ألمانيا بنسبة 65 في المائة من الطاقة الخضراء بدءا من 2024.

ورغم ذلك، هناك قلق واسع النطاق بشأن هذه الخطوة، حيث يخشى البعض من أن يؤدي الحظر المفروض على تركيب أنظمة جديدة للتدفئة باستخدام الغاز والنفط إلى ارتفاع التكاليف.

هجمات إلكترونية تستهدف خطوط أنابيب للنفط والغاز في كندا

الاقتصادية

قالت أنيتا أناند وزيرة الدفاع الكندية أمس، إن الهجمات الإلكترونية تستهدف البنية التحتية الحيوية في البلاد بشكل متزايد، مما يشكل تهديدا كبيرا لاقتصاد رابع أكبر منتج للنفط الخام في العالم.

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد حذرت الشهر الماضي من أن شن هجمات إلكترونية على خطوط أنابيب للنفط والغاز وشبكات سكك حديدية، بعد أن اكتشف باحثون أن مجموعة قراصنة تتجسس على مثل هذه الشبكات.

وفي مقابلة على هامش اجتماعات حوار شانجري-لا، قمة الأمن الآسيوية الأبرز، المنعقدة في سنغافورة قالت أناند إن هناك زيادة في الهجمات الإلكترونية في أمريكا الشمالية، إلا أنها لم تتهم أي جهات برعاية حكومية بالوقوف وراء الهجمات. وقالت أناند «تعرضنا لهجمات على البنية التحتية الحيوية في بلدنا، ونحن حريصون للغاية على تقديم المشورة للمؤسسات والشركات الكندية لاتخاذ تدابير للحد من الأضرار». وأضافت «يمكن أن تكون المخاطر كبيرة على اقتصادنا والأنظمة التي تحمي حياة مواطنينا»، وفقا لـ«رويترز». ويوجد في كندا عدد من خطوط أنابيب النفط الكبيرة المهمة لإمدادات الخام العالمية. وهيمنت على القمة التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين. وقالت أناند «يجب أن تكون أعيننا مفتوحة على الصين. لقد أصبحت قوة عالمية مزعجة بشكل متزايد».

«ألتيوم كام» .. مشروع أمريكي - كوري لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية باستثمار مليار دولار

الاقتصادية

باستثمار رئيس يتخطى المليار دولار، أطلقت جنرال موتورز الأمريكية وبوسكو فيوتشر إم الكورية مشروعا مشتركا لزيادة إنتاج «المواد النشطة للكاثود».

وذكرت الشركة الأمريكية العملاقة للسيارات، والشركة الكورية الجنوبية لمواد الطاقة أنهما أطلقتا المرحلة الثانية من المشروع المشترك «ألتيوم كام»، وفقا لـ«الألمانية».

وتهدف الشركتان إلى زيادة إنتاج «كام» وهي اختصار لثلاثة حروف (المواد النشطة للكاثود)، المستخدمة في إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية، في أمريكا الشمالية ودمج إنتاج المواد الأولية الكيميائية المعروفة اختصارا باسم «بي كام».

وقال نائب دوج باركس رئيس جنرال موتورز: إن «زيادة القدرة الإنتاجية لـ(كام) وإضافة (بي كام) إلى مشروعنا المشترك هي خطوة كبيرة أخرى في بناء سلسلة توريد أكثر أمانا واستدامة تركز على أمريكا الشمالية، من أجل دعم الاحتياجات الإنتاجية لسيارات جنرال موتورز الكهربائية سريعة النمو».

وشكل الطرفان في 2022، المشروع المشترك «ألتيوم كام» الذي تمتلك بوسكو فيوتشر إم، أغلبية فيه. ولم يتم الإعلان بعد عن موقع المشروع.

وتشهد سوق بطاريات السيارات الكهربائية نموا متسارعا مع تحول عديد من الدول إلى المركبات صديقة البيئة ضمن جهودها لتحقيق الحياد الكربوني.

ومن المتوقع أن تسجل سوق بطاريات المركبات الكهربائية العالمية نموا إلى 616 مليار دولار في 2035، ويأتي ذلك وسط خطط لعديد من الشركات للتوقف عن بيع مركبات وقود الاحتراق الداخلي.

وكشف تقرير حديث لإحدى شركات تتبع السوق عن أنه من المرجح أن يتقلص إنتاج الصين من بطاريات السيارات الكهربائية بصورة حادة خلال الأعوام المقبلة، وسط تجديدات السياسات المتعلقة بالمركبات الكهربائية في الولايات المتحدة وأوروبا.

وتوقع تقرير شركة إس إن إي للأبحاث -متعقبة سوق الطاقة في كوريا الجنوبية- أن تشهد سوق بطاريات السيارات الكهربائية زيادة بمقدار خمسة أضعاف بحلول 2035، مقارنة بـ121 مليار دولار مقدرة خلال 2023.

ومن المتوقع أن يصل الطلب على إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية إلى 5.3 تيراواط/ساعة على مستوى العالم في 2035، مقارنة بـ687 جيجاواط/ساعة المتوقعة لعام 2023.

وقال التقرير إن الطاقة الإنتاجية المجمعة لأكبر ست شركات تصنيع بطاريات عالمية، بما في ذلك إل جي لحلول الطاقة، وسامسونج إس دي إي، وإس كيه أو، ستبلغ خمسة تيراواط/ساعة في 2035، حسبما ذكرت وكالة يونهاب.

تحذيرات وزير الطاقة السعودي للمضاربين تبرز قبل اجتماع «أوبك بلس»

الشرق الأوسط

تسعى دول «أوبك بلس» للحفاظ على استقرار أسواق النفط، في اجتماع الأحد، وسط اضطراب الاقتصاد العالمي وضبابية تحيط بالتوقعات الاقتصادية والسياسية حول العالم. ذلك في الوقت الذي برزت فيه تحذيرات وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، التي صرح بها الأسبوع الماضي، بشأن «البيع على المكشوف»، الذين يراهنون على تراجع أسعار النفط.

واجتمع وزراء دول «أوبك» السبت في مقر المنظمة بفيينا، ونقلت «رويترز» عن مصادر لم تسمها، أن تحالف «أوبك بلس» سيبحث خيارات محتملة من بينها خفض إضافي لإنتاج النفط عندما يجتمع الأحد.

يضخ «أوبك بلس» نحو 40 في المائة من الإنتاج العالمي، مما يعني أن لقراراته تأثيراً كبيراً على أسعار النفط.

كانت عدة دول في التحالف قد أعلنت تخفيضات طواعية تبلغ 1.6 مليون برميل يومياً في أبريل (نيسان) الماضي، دخلت حيز التنفيذ مايو (أيار) للحفاظ على استقرار السوق، وذلك بجانب مليوني برميل يومياً كان قد تم خفضها سابقاً.

ساعدت التخفيضات في أبريل في ارتفاع أسعار النفط تسعة دولارات للبرميل، متجاوزة 87 دولاراً قبل أن تتراجع قليلاً تحت ضغط المخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي والطلب. ووصل سعر خام برنت عند التسوية يوم الجمعة الماضي، آخر تعاملات الأسبوع، إلى 76 دولاراً للبرميل.

وفي الأسبوع الماضي، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان إنه سيبقي البائعين على المكشوف «متألمين» ودعاهم إلى «الحذر»، وهو ما فسره العديد من مراقبي السوق على أنه تحذير من تخفيضات إضافية للإمدادات.

لكـن ألكسـندر نوفـاك نائب رئيس الوزراء الروسـي قال فـي وقت لاحق إنه لا يتوقـع أي خطوات جديدة من «أوبك بلس» في فيينا، حسـبما ذكرت وسـائل إعلام روسـية. ومن المتوقع أن يحضر نوفاك، المدرج على قائمـة العقوبات الأميركيـة، الاجتماعات في فيينا الأحد.

وقـال وزيـر النفـط العراقـي حيـان عبـد الغنـي للصحافيين السـبت رداً على سـؤال عن وصـول التخفيضات المحتملة إلى مليون برميل يومياً: «إن هذا الرقم سـابق لأوانه وإنه لم يتم التطرق بعد إلى هذه الأمور».

وعادة ما تسري تخفيضات الإنتاج في الشهر التالي للذي شهد الاتفاق عليها، لكن يمكن للوزراء أيضاً تحديد موعد أبعد للتنفيذ.

واتهمـت دول غربيـة «أوبـك» بالتلاعـب بأسـعار النفط وتقويض الاقتصـاد العالمي من خـلال رفع تكاليف الطاقة. كما اتهم الغرب «أوبك» بالانحياز الشديد لروسيا على الرغم من العقوبات الغربية المرتبطة بغزو موسـكو لأوكرانيـا. ورداً على ذلك، قال مسـؤولون فـي «أوبك»، وفق «رويتـرز»، إن زيادة الغرب للمعروض النقـدي علـى مـدى العقد الماضي فاقمت التضخم وأجبرت الدول المنتجة للنفط على اتخاذ تدابير للحفاظ علـى قيمـة السـلعة الرئيسـية بين صادراتها. واشـترت دول آسـيوية مثـل الصين والهند نصيب الأسـد من صـادرات النفط الروسـية ورفضت الانضمام إلى العقوبات الغربية على روسـيا.

وقـال وزيـر الطاقـة الإماراتـي سـهيل المزروعي إن هناك تطلعـاً إلى قـرار يضمن توازناً مسـتداماً للعرض والطلب.

وتتوقـع وكالـة الطاقـة الدولية أن يرتفع الطلب العالمي على النفط أكثر في النصف الثاني من عام 2023، مما يحتمل أن يعزز أسعار النفط. لكن محللين في «جي بي مورغان» قالوا إن «أوبك» لم تتصرف بالسرعة الكافية لرفع المعروض إلى المستويات القياسية للإنتاج الأميركي والصادرات الروسية الأكبر من المتوقع.

وقـال محللـو «جـي بـي مورغـان» فـي مذكـرة: «ببسـاطة هنـاك الكثير مـن المعـروض»، مشـيرين إلى أن التخفيضـات الإضافية يمكـن أن تصل إلى نحو مليون برميل يومياً.

تدشين أول مشروع متكامل لتحلية المياه يعمل بالطاقة الشمسية الكهروضوئية شرق السعودية

الشرق الأوسط

في خطوة لرفع كفاءة الإنفاق والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في الإنشاء والتشغيل والإدارة، إلى جانب الحد من انبعاثات الكربون بمعدل 60 ألف طن سنوياً، افتتح المهندس عبد الرحمن الفضلي، وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس المديرين للشركة السعودية لشراكات المياه، رسمياً، محطة الجبيل 3 (أ) لتحلية المياه المستقل، (شركة «جزلة» لتحلية المياه)، أول مشروع متكامل واسع النطاق لتحلية المياه تعمل بالطاقة الشمسية الكهروضوئية في المملكة.

واحتفلت «أكوا باور»، المطور والمستثمر والمشغل الرائد لمحطات تحلية المياه وتوليد الطاقة والهيدروجين الأخضر حول العالم، مع شركائها مؤسسة الخليج للاستثمار (GIC) وشركة البواني للمياه والطاقة (AWP)، اليوم (السبت)، بالافتتاح الرسمي للمحطة بعد استكمالها كافة متطلبات التشغيل التجاري من قبل الشركة السعودية لشراكات المياه، ليُطلق مرحلة العمليات الفعلية وبدء التشغيل الكامل لها.

حجم الطلب

وحقق مشروع «جزلة»، الذي تبلغ قيمته الاستثمارية 650 مليون دولار وتم إنشاؤه في مدينة الجُبيل (شرق المملكة)، رقماً قياسياً عالمياً في الكفاءة، بلغ 2.8 كيلوواط ساعة/متر مكعب من المياه باستخدام مياه بحر الخليج العربي.

ويعد «جزلة» أول مشروع لإنشاء محطة مستقلة في المنطقة الشرقية، بقدرة إنتاجية تبلغ 600 ألف متر مكعّب من المياه المحلاة يومياً، لتلبية الطلب المتزايد على المياه.

ومن ضمن مخطط المشروع الكلي، تم إنشاء محطة لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 45.5 ميغاواط، لتلبية 20 في المائة من استهلاك المحطة اليومية من الطاقة، بما يساهم في إمداد أكثر من 3 ملايين شخص بمياه نظيفة باستخدام تقنية التناضح العكسي وبمستوى قياسي عالمي للتعرفة، وصل إلى 0.41 دولار لكلّ متر مكعّب.

التنمية المستدامة

وأوضح المهندس عبد الرحمن الفضلي أن هذه المشاريع تأتي تحقيقاً لأهداف وخطط منظومة المياه لتنفيذ إنتاج المياه بالشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل خدمة مناطق المملكة كافة.

وأبان المهندس الفضلي أن المشروع سيعمل بشكل مباشر لسد الاحتياج للمستفيدين في منطقتي الرياض والقصيم (وسط السعودية)، ويهدف إلى تطوير القطاع الحيوي وتحسين جودة الخدمات، بالإضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق والاستفادة من خبرات القطاع الخاص في الإنشاء والتشغيل والإدارة، وزيادة مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لأهداف رؤية 2030.

من جانبه، بين المهندس خالد القريشي، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية لشراكات المياه، أن المشروع يحتوي على نظام شمسي لإنتاج الكهرباء بقدرة 45.5 ميغاواط للاستهلاك الداخلي، للمساهمة في تقليل الانبعاثات الكربونية وتخفيض استهلاك الكهرباء لإنتاج المتر المكعب من المياه، حيث يبلغ 2.8 كيلوواط للمتر المكعب الواحد.

إدارة التكاليف

من ناحيته، قال محمد أبونيان، رئيس مجلس إدارة شركة «أكوا باور»، إن هذا المشروع العالمي يعكس الالتزام الراسخ برفع درجات كفاءة إدارة التكاليف تحقيقا للازدهار الاجتماعي والتنمية المحلية.

واستطرد أبونيان: «نطمح من خلال محطة شركة (جزلة) أن تكون إضافة نوعية لمحفظة مشاريعنا المتقدمة في مجال تحلية المياه، والإسهام بشكل فاعل وملحوظ في مساعي المملكة الهادفة إلى الحفاظ على الأمن المائي خلال الأعوام المقبلة، بما يسهم في مواجهة تحديات التغيّر المناخي في ظلّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المواطنين المتنامية من المياه».

وأكد على مواصلة تنفيذ وإنجاز المشاريع الأخرى ذات الصلة في مختلف أنحاء السعودية، بما فيها مشروع رابغ 4 الذي تعمل على تنفيذه «أكوا باور».

الطاقة المتجددة

من جهته أفاد إبراهيم القاضي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار، بأن مشروع شركة «جزلة» لتحلية المياه يعد أحد الاستثمارات النوعية، لما يحتويه من أحدث التقنيات المستخدمة في تحلية المياه واستخدام الطاقة المتجددة التي تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تنويع مصادر الطاقة.

بدوره، ذكر المهندس فخر الشواف، رئيس مجلس إدارة «البواني القابضة»، أنه على الرغم من التحديات فإن فريق العمل كان أداؤه استثنائياً، وأن مشروع «جزلة» مثال على نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص والقدرة على تقديم خدمات بأسعار غاية بالتنافسية وبفترات تنفيذية قياسية.

المحتوى المحلي

وانسجاماً مع رؤية 2030، سوف يسهم اعتماد المحطة على أحدث الابتكارات التكنولوجية لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتحلية المياه بتقنية التناضح العكسي في الحدّ من انبعاثات الكربون بمعدل 60 ألف طن سنوياً، بما يعزز من قدرة المشروع على المساهمة في دعم تحقيق السعودية لتنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

وحقق المشروع تقييماً بنسبة 40 في المائة في مساهمته بالمحتوى المحلي، بإجمالي إنفاق بلغ 1.5 مليار ريال (400 مليون دولار)، ليعكس نجاحا إضافيا لجهود «أكوا باور» في مجال تعزيز مشاركة الموردين والمصنعين السعوديين.

ونجح المشروع في توظيف كفاءات سعودية بنسبة 100 في المائة والمساهمة بفاعلية في نمو القوى العاملة المتعلمة وذات المهارات، من خلال تنفيذ برنامج تدريبي رائد بالتعاون مع نخبة من أبرز الجامعات المحلية يتضمن تنظيم دورات تدريبية تطبيقية للطلاب في مواقع مختلفة داخل المحطة.

اجتماعات «أوبك+» تترقب قرارا حاسما وسط تزايد احتمال تخفيض جديد

اندبندنت

في أجواء غلب عليها الهدوء على رغم حالة الترقب الشديد من الأسواق النفطية، عقد وزراء النفط في الدول الأعضاء لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» اجتماعاً قصيراً في مقر الأمانة العامة للمنظمة في العاصمة النمسوية فيينا، لكن الوزراء غادروا المبنى بعد الاجتماع ولم يرد معظمهم على أسئلة الصحافيين، ولم يعلقوا على احتمال صدور قرارات تتعلق بسياسة الإنتاج. ومع خروج وزراء «أوبك» على رأسهم وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان «مطمئنين يداً بيد»، يعطي إشارة قوية إلى أن هناك حالة من التوافق والتفاهم بين أعضاء المنظمة. وفي السياق ذاته كشف مصدر لوكالة «رويترز» عن انتهاء اجتماع «أوبك» من دون مناقشة أي موضوعات مرتبطة بالسوق. ومن المنتظر أن يعقد اجتماع «أوبك+» بالحضور الشخصي، غداً الأحد، في الثانية بعد الظهر بالتوقيت المحلي للعاصمة النمسوية فيينا (12:00 بتوقيت غرينتش) لمناقشة التطورات الجديدة في السوق النفطية واتخاذ القرار حول سياسة الإنتاج الحالية. يأتي ذلك وسط تضارب التوقعات في شأن ما يتجه إليه تحالف «أوبك+»، والذي قد يبحث خيارات محتملة، من بينها تخفيض إضافي لإنتاج النفط غير أن غالبية المحللين يشيرون إلى الإبقاء على المستوى الحالي من التخفيض، من دون تغيير على مستوى الإنتاج، وذلك للحفاظ على استقرار الأسواق.

تخفيضات جديدة

ويبدو أن الانطباع العام هنا في فيينا أنه ليس هناك اتفاق عام أو توجه يتحدث فيه الجميع عن خطوة بعينها حتى مساء اليوم، مما يعطي مؤشرات مختلفة أمام تحالف «أوبك+» الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاء في مقدمتهم روسيا ويفتح الباب أمام عدة احتمالات، من بينها تخفيضات جديدة للإنتاج قد تصل إلى مليون برميل يومياً، إذ تواجه «أوبك» تراجعاً في أسعار النفط مع تخمة في المعروض تلوح في الأفق. يضاف ذلك إلى تخفيضات حالية تبلغ مليوني برميل يومياً وأخرى طوعية تبلغ 1.6 مليون برميل يومياً تم الإعلان عنها في خطوة مفاجئة في أبريل (نيسان) الماضي ودخلت حيز التنفيذ في مايو (أيار) الماضي، وإذا تم الاتفاق على هذا فسيرتفع إجمالي تخفيضات الإنتاج إلى 4.66 مليون برميل يومياً، أو نحو 4.5 في المئة من الطلب العالمي.

حديث سابق لأوانه

وكذلك، تحدث بعض الوزراء إلى الصحافيين في الفنادق التي يقيمون بها في فيينا، إذ أكد وزير النفط العراقي حيان عبدالغني للصحافيين، أنه من السابق لأوانه الحديث عن تخفيض «أوبك+» لإمدادات النفط بنحو مليون برميل يومياً قبل غد الأحد وإنه لم يتم التطرق بعد إلى هذه الأمور، مؤكداً أن «التحالف لن يتردد في اتخاذ أي قرار يحقق مزيداً من التوازن في السوق العالمية».

وفي الإطار ذاته، قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، إن «هناك تطلعاً إلى قرار يضمن توازناً مستداماً للعرض والطلب».

وتابع المزروعي أن «التحالف صلب. سنأخذ دائماً القرار الصحيح لتحقيق التوازن في الأسواق، كما سنبين جاهزيتنا لمواجهة أي تحديات قد تأتي في المستقبل».

من جهته قال نائب وزير النفط الإيراني أمير حسين زماني نيا، إن دول منظمة «أوبك» لم تناقش في اجتماع اليوم في فيينا إمكانية تخفيض إنتاج النفط من قبل أعضاء «أوبك+»، مضيفاً أن «هذا الموضوع مطروح على جدول أعمال الاجتماع العام للتحالف غداً.

وقبل ساعات من بدء الاجتماع، برز من الكرملين تأكيد للتنسيق بين الرياض وموسكو بخصوص سياسات الإنتاج النفطي، في إطار تحالف «أوبك+»، إذ أشار المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف قبل يومين رداً على سؤال عن العلاقات مع السعودية قال إنها «بناءة وقائمة على التفاهم المتبادل والاحترام المتبادل والثقة المتبادلة وعملية للغاية». وفي وقت سابق حذر وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، البائعين على المكشوف الذين يراهنون على انخفاض أسعار النفط، وهو ما فسره عديد من مراقبي السوق على أنه تحذير من تخفيضات إضافية للإمدادات، لكن ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي قال في وقت لاحق إنه لا يتوقع أي خطوات جديدة من «أوبك+» في فيينا، بحسب ما ذكرت وسائل إعلام روسية، قبل أن يعود ليوضح أن التصريحات التي نقلت عنه كانت «مجتزأة»، وأن موسكو ستعمل مع بقية أعضاء التحالف، على تحديد الأفضل للسوق مع الالتزام بجميع القرارات السابقة.

ومن المتوقع أن يحضر نوفاك، المدرج على قائمة العقوبات الأميركية، الاجتماعات في فيينا غداً الأحد.

كانت موسكو قد تعهدت تخفيض الإنتاج رداً على العقوبات الدولية بسبب هجومها على أوكرانيا، لكنها لم تظهر سوى قليل من الدلائل، حتى الآن، على المضي قدماً في هذا المسعى.

وقررت روسيا تخفيض الإنتاج بنحو 500 ألف برميل يومياً، قبل أن تنضم إلى لكبار منتجي «أوبك+» في قائمة التخفيض الطوعي لاحقاً، لكن وكالة الطاقة الدولية قالت في تقرير إن موسكو قامت بتخفيض إنتاج النفط في أبريل الماضي بنحو 200 ألف برميل يومياً فقط، وستحتاج إلى تخفيض الإنتاج بواقع 300 ألف برميل يومياً كي تفي بالتزاماتها ضمن تحالف «أوبك+».

تخفيض مفاجئ

وكان التحالف قد فاجأ الأسواق في مطلع أبريل الماضي بإعلان تخفيضات طوعية بنحو 1.2 مليون برميل يومياً اعتباراً من مايو الماضي تستمر حتى نهاية العام.

وكان قرار التخفيض الطوعي الأخير والمفاجئ، الذي اتخذته بعض دول التحالف، تسبب في رفع سعر برميل النفط بنحو تسعة دولارات ليبلغ 87 دولاراً، لكن مكاسب الأسعار الناتجة من التخفيض تلاشت ويتم تداول النفط الخام حالياً دون مستويات ما قبل التخفيض حول مستوى 75 دولاراً بسبب مخاوف الركود العالمي وتراجع الطلب.

وجاء هذا بعد الاتفاق في الاجتماع الوزاري الـ33 الذي عقد في الخامس من أكتوبر (تشرين الأول) الماضي على تخفيض قدره مليونا برميل يومياً من مستويات الإنتاج المستهدفة مقارنة بمستوى أساس للإنتاج في أغسطس (آب) 2022، وبذلك، ارتفع إجمالي تخفيضات الإنتاج إلى 3.66 مليون برميل يومياً، أو نحو أربعة في المئة من الاستهلاك العالمي. ويضخ تحالف «أوبك+» نحو 40 في المئة من الإنتاج العالمي، ما يعني أن قراراته المتعلقة بسياسة الإنتاج لها تأثير كبير على أسعار النفط. وعادة ما تسري تخفيضات الإنتاج في الشهر التالي للذي شهد الاتفاق عليها، لكن يمكن للوزراء أيضاً تحديد موعد أبعد للتنفيذ.

واتهمت دول غربية «أوبك» بالتلاعب بأسعار النفط وتقويض الاقتصاد العالمي من خلال رفع كلفة الطاقة، كما اتهم الغرب «أوبك» بالانحياز الشديد لروسيا على رغم العقوبات الغربية المرتبطة بغزو موسكو لأوكرانيا.

ورداً على ذلك، قال مسؤولون في «أوبك» إن زيادة الغرب للمعروض النقدي على مدى العقد الماضي فاقمت التضخم وأجبرت الدول المنتجة للنفط على اتخاذ تدابير للحفاظ على قيمة السلعة الرئيسة بين صادراتها.

خيارات محتملة

وتعليقاً على القرارات المرتقبة غداً عن اجتماع «أوبك+»، قال المحلل في شؤون الطاقة، يوسف الشريف، إن «التحالف أمام خيارات محتملة من بينها إمكانية إعلان تخفيض إضافي بنحو 500 ألف برميل يومياً أو مليون برميل في اليوم»، مستدركاً «لكن تبقى الصعوبات أن يكون الاتفاق موحداً بين الأعضاء»، لافتاً إلى أنه «يجب ألا تتحمل السعودية بمفردها جميع الأعباء، ويجب المشاركة من جانب كبار المنتجين في ذلك أيضاً».

أضاف الشريف لـ «اندبندنت عربية» أنه إذا «تم الاتفاق بين أعضاء منظمة «أوبك» ستكون المسألة أسهل، ويتبقى الجانب الروسي ضمن التحالف»، موضحاً أن «موسكو حالياً لا تعلن عن أرقامها، وإذا التزمت روسيا بالتخفيضات خلال الأشهر المقبلة فهذا هو السيناريو الأفضل».

وأشار الشريف إلى أن «السيناريو الآخر الأكثر ترجيحاً هو الإبقاء على سياسة الإنتاج دون تغيير، ولن يتسبب في نزول حاد بالأسعار»، لافتاً إلى أن «إقرار الكونغرس الأميركي اتفاق سقف الدين دعمت أسواق النفط وأغلقت عند 76 دولاراً بنهاية الأسبوع الماضي». وأوضح المحلل في شؤون الطاقة أن اجتماع «أوبك+» الحالي سيلعب دوراً كبيراً في استقرار الأسعار خلال شهري يوليو وأغسطس، وقد تصل الأسعار إلى 85 دولاراً للبرميل»، لافتاً إلى أن «وجود المضاربين يؤثر في السيولة، لكن الجانب السلبي عندما تكون الأسواق غير متحكم بها، وتلعب بها المضاربات، ويحدث فيها انخفاضاً حاداً في الأسعار، بينما العوامل الأساسية تدعم استقرار الأسواق».

وأكد الشريف أنه مع ارتفاع أسعار الفائدة من البنوك المركزية حول العالم والتضخم واحتمالية وجود ركود اقتصادي لاحظنا كيفية انعكاسها على أسعار الخام، خصوصاً بعد أزمة القطاع المصرفي بالولايات المتحدة كان ذلك بسبب المضاربين، وكانت المفاجأة عندما أعلن «أوبك+» التخفيضات الطوعية التي شكلت مفاجئة للمستثمرين.

اجتماع حاسم

من جهتها، أوضحت نائبة رئيس مكتب مؤسسة «إنرغي إنتليغنس» المتخصصة بالطاقة آمنة بكر أن اجتماع وزراء «أوبك+» غداً سيكون حاسماً، وقد يكون هناك تخفيض آخر للإنتاج «على الطاولة»، وإذا حدث ذلك التخفيض عادة يتم من الدول الأكبر في الإنتاج، السعودية والإمارات والكويت والعراق هم من يستطيعون تقديم التخفيض، فهل هم مستعدون لذلك، إذ إن الصورة لا تزال غير واضحة، لافتة إلى أن «الأسعار حالياً 75 دولاراً فهي في مستوى مقبول». أضافت لـ «اندبندنت عربية» أن تخفيض الإنتاج الذي حدث في الاجتماع الماضي في أبريل الماضي كان للحد من المضاربين، والتأكيد أن «أوبك+» هو المسيطر على السوق، متسائلة «فهل سيقوم التحالف بإعطاء درس جديد للمضاربين خلال هذا الاجتماع؟».

خسائر أسبوعية

قبل الاجتماع المرتقب لتحالف «أوبك+» ارتفعت أسعار النفط الخام، أمس الجمعة، آخر تداولات الأسبوع، بأكثر من اثنين في المئة، بدعم من إقرار الكونغرس الأميركي اتفاق سقف الدين الذي يجنب الحكومة في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم التخلف عن سداد ديونها، فضلاً عن نشر بيانات الوظائف التي عززت الآمال في توقف محتمل لرفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. إلى ذلك، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.85 دولار أو 2.5 في المئة إلى 76.13 دولار للبرميل عند التسوية، فيما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.64 دولار أو 2.3 في المئة إلى 71.74 دولار عند التسوية، وعلى رغم ذلك تكبدت أسعار الخام خسائر أسبوعية بأكثر من واحد في المئة في أول خسارة أسبوعية في ثلاثة أسابيع، على رغم المكاسب الكبيرة التي سجلتها في آخر جلستين، والتي تجاوزت خمسة في المئة مع استمرار المخاوف في شأن تأرجح الطلب في السوق.

وعلى مدار الأسبوع سجل خام برنت خسائر بنحو 1.1 في المئة، في حين هبط الخام الأميركي 1.3 في المئة.

ومنذ بداية العام الحالي، هبطت أسعار الخام بأكثر من 13 في المئة وسط تباطؤ تعافي الاقتصاد الصيني من سياسة صفر «كوفيد» من ناحية، ومخاوف تتعلق بتقشف عنيف في السياسة النقدية في الولايات المتحدة من ناحية أخرى، كما تأثرت الأسعار جزئياً باستمرار صادرات النفط الخام من روسيا.

«أوبك» تبحث مع حلفائها خيارات لدعم السوق وخفض جديد للإنتاج على الطاولة

اقتصاد الشرق

بعد مضي يوم كامل من المحادثات الجانبية والرسمية في العاصمة النمساوية فيينا، ما يزال وزراء منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، يبحثون عن اتفاق يواجهون به تقلبات السوق النفطية التي تأثرت بشكل كبير خلال العام الجاري بالضبابية حول نمو الاقتصاد العالمي مما جعل أسعار النفط تفقد نحو 40٪ من قيمتها منذ بداية العام.

رغم أن «أوبك» كانت قد توصلت مع حلفائها من خارج المنظمة في أكتوبر الماضي إلى اتفاق إلزامي لتخفيض الإنتاج بنحو مليوني برميل يومياً ساري حتى نهاية عام 2023، إلا أن بعض الدول مثل السعودية وروسيا وعمان والعراق والكويت والإمارات والجزائر قدمت تخفيضات طوعية بنحو 1.6 مليون برميل يوميا ابتداءً من مايو وحتى نهاية العام الجاري زيادة على ما اتفقت عليه في أكتوبر.

بحسب مصادر تحدثت إلى «الشرق» فإن الوزراء منفتحين على سيناريو لخفض جديد في الإنتاج إلا أنه لا يوجد اتفاق حول رقم محدد لهذا الخفض حتى الآن خاصة وأن بعض الدول التي قدمت تخفيضات طوعية لا تبدي أي رغبة بزيادة تخفيضاتها فوق ما قدمته حتى الآن.

خفض جماعي لإنتاج النفط

أضافت المصادر أن «أوبك» ستبحث اليوم الأحد مع باقي الدول في تحالف «أوبك+» تقديم خفض جماعي يشمل جميع الدول لدعم استقرار السوق، حيث لا يمكن للدول المضي في الاتفاق دون دخول جميع فيه. ومن بين الأفكار المطروحة هي تحويل التخفيضات الطوعية إلى إلزامية واحتسابها ضمن الاتفاق الجديد ودعوة باقي الدول للإنضمام إليها.

في حال عدم توصل أوبك وحلفاؤها إلى اتفاق جديد لخفض الإنتاج فسيبقى الإتفاق الجاري لخفض 2 مليون برميل يومياً والخفض الطوعي بنحو 1.6 مليون برميل يومياً هو الخيار الوحيد إذا لا يزال العمل بموجب هذه التخفيضات سارياً حتى نهاية العام.

يواجه تحالف «أوبك+» هذا العام موجة من التحديات على جانبي العرض والطلب حيث لا يزال النمو الاقتصادي في الصين مخيباً لآمال السوق فيما من المتوقع أن يتباطؤ نمو الإنتاج من خارج المنظمة خاصة من الولايات المتحدة التي تراجعت فيها أعداد منصات الحفر لعدة أسابيع متتالية.

اجتماعات جانبية في فيينا

يعتبر سيناريو خفض الإنتاج مفاجئاً للسوق حيث سبق وأن أصدر مصرف غولدمان ساكس توقعات بأن «أوبك» لن تخفض إنتاجها، فيما قال مصرف أر بي سي قبل أيام أن المنظمة قد تقدم خفضاً بسيطاً في إنتاجها قبل أن يعود المصرف لزيادة توقعاته للخفض إلى نحو مليون برميل يومياً، معتبراً هذا السيناريو هو الأقرب.

شهدت فيينا يوم السبت العديد من الاجتماعات الجانبية حيث التقى وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بالعديد من وزراء أوبك في مقر إقامته في فندق بارك حياة في فيينا قبل وعقب الاجتماع الوزاري للمنظمة

سيبدأ الوزراء يوم الأحد اجتماعات للجنة الوزارية لمراقبة الإنتاج في تمام الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت فيينا سيتم الاتفاق فيه على توصية يتم تقديمها إلى الاجتماع الوزاري لكافة وزراء تحالف «أوبك+» الذي سيعقد في الساعة الحادية عشرة صباحاً، وهو اجتماع الحسم الذي سيحدد مسار السوق لما تبقى من العام الجاري.

شكراً